حادي الأظعان النجدية(*)
(الحموي، البخيت)

مراجعة رضوان السيد

يقصُّ الكتيِّبُ قصةَ رحلةٍ بل رحلات قام بها عالمٌ حمويٌّ حنفي اسمه محمد بن أبي بكر بن داود، الملقَّب بمحب الدين العلواني الحموي الدمشقي (949 ـ 1016 هـ). وهو جَدُّ المُحبّي صاحب «خُلاصة الأثَر». ويبدو أنَّ محب الدين كان موسوعيّ المعرفة كما يشير لذلك الغَزّي في «لطف السَمَر». كما كان يعرف التركية والفارسية. درس على شيوخ كثيرين، وسافر إلى حلب ومنها إلى القسطنطينية. وهناك تعرّف على قاضي القضاة بالشام محمد بن محمد بن إلياس الشهير بجوي زاده (ـ 995 هـ)[1]، وعاد بصحبته إلى دمشق، ثم مضى معه إلى القدس فمصر عندما عُيِّن جوي زاده قاضياً لقُضاتها. وفي مصر تولّى القضاء في بعض البلدات والمدن الريفية الصغيرة. ثم رجع إلى الشام بعد مُغادرة جوي زاده لمصر فولي قضاء حمص وحصن الأكراد والمعرَّة وكلّس وأعزاز والقدموس. وفي تسعينات القرن العاشر عاد للاستقرار بدمشق في بعض المناصب غير الرئيسية، وفي التدريس بالمدارس. وسمح له السلطان بالإفتاء على المذهب الحنفي مع أنه بدأ حياته شافعياً. وله بعض

(*) محب الدين الحموي (1542 ـ 1608م): حادي الأظعان النجدية إلى الديار المصرية. دراسة وتحقيق محمد عدنان البخيت. منشورات جامعة مؤتة؛ 1414هـ/ 1993م.

(1) من أُسرةٍ معروفةٍ في مجال القضاء والفتوى؛ قارن عن والده؛ ريتشارد رب: الشريعة والقانون في العصر العثماني؛ بمجلة الاجتهاد، م 2، شتاء العام 1989، ص 168.

التعليقات الفقهية والبيانية، كما كتب رحلتين أُولاهما التي بين أيدينا. والثانية تخبر عن سفره إلى اسطنبول رجاء الحصول على منصب ولقاء صديقه جوي زاده. ويبدو أنه في اسطنبول كتب رحلةً ثالثةً هي الرحلة التبريزية عن بعث السلطان مراد لوزيره الأعظم عثمان باشا عام 993هـ/ 1585م لقتال الصفويين، وانتصاره عليهم وأَخْذ تبريز.

يبدأ محبّ الدين الحموي رحلته بذكر اعتزام قاضي القضاة جوي زاده الذهاب إلى القاهرة عبر بيت المقدس لتولّي قضائها عام 978 هـ. وهو يحدّثنا عن السمر الأدبي والبلاغي الذي كان يدور بين المسافرين، ودوره البارز فيه، وطُهر وسُمُوّ أخلاق جوي زاده. وليس من همّه ذكر معالم الأماكن بفلسطين أو بمصر؛ بل ذكر بعض علمائها الذين رآهم، أو مناقشاته معهم. وفي القاهرة سارع صاحبنا لزيارة السيد شمس الدين عمر بن علي البكري الصديقي (ـ 994 هـ) الذي اعتبره أهمّ علماء مصر أو أجلّهم. لكنّ الحموي ليس بالغ الإعجاب بالقاهرة بل لا يكفّ عن المقارنة بينها وبين دمشق مفضّلاً للأخيرة. على أنه رغم ذلك يُورِدُ تراجم تقريظية لعشرةٍ من علماء القاهرة ومصر. وحاول جوي زاده إيجاد عملٍ لمُريده فعرّفه بحاكم القاهرة إسكندر باشا الذي عيّنه على قضاء بلدة تزمنت، ثم عُزل فعيّنه الوالي الجديد سنان باشا قاضياً لفُوّة، ثم ما لبث أن عزله! ونقل جوي زاده إلى قضاء مدينة بروسه ومحبّ الدين غائبٌ بالصعيد فلم يستطع رؤيته عند عودته. وبعد وساطاتٍ كثيرةٍ عُيّن لقضاء القدموس بشمال طرابلس الشام ففرح بالعودة إلى بلده. لكنّ ولايته على القدموس لم تَطُلْ فعاد بعد عزله إلى دمشق، وتحير لبعض الوقت ماذا يفعل، ثم قرر الذهابَ إلى اسطنبول سعياً لولايةٍ جديدة. وعند هذا الحدّ تنتهي الرحلة.

ليست رحلة محب الدين رحلةَ جغرافيٍّ أو مهتمٍّ برؤية المدائن والحواضر. كما أنها ليست رحلة العالم في طلب العلم، والدراسة على شيوخٍ جدد. بل هي رحلةُ البحث عن الرزق والمنصب. وقد ألَّفها للإطراف، ولإظهار ثقافته الموسوعية، وبروزه على علماء عصره. وهي تغصُّ بالمناقشات والمحاجَّات البيانية والبلاغية والشعرية، وتُطْلِعنا على نمطٍ جديدٍ من العلاقات بين رجالات

الطبقة العالِمة. فقد صارت للعلماء الأتراك البارزين حاشية من شبان وكهول الدارسين الذين يرجون من العالم المتنفّذ ما يرجوه هو من السلطان والصدر والأعظم وحكام الولايات[1]. ثم إنّ العالم لم يعد يكفيه أن يبرّز في معرفة مذهبه، وأن يكون له نصيرٌ من رجالات الدولة؛ بل صار عليه أن يكون حنفيَّ المذهب، إذ صار ذلك المذهب هو المذهب الرسمي في الدولة العثمانية[2]. وقد أضاف ذلك صعوباتٍ جديدةً بالنسبة لعلماء الشام الذين كانوا في غالبيتهم العظمى من الشافعية. ثم إنه كان عليه بعد ذلك أن يعرف التركية ليتمكن من الاتصال المباشر برجالات الدولة.

قام الأستاذ المعروف في الدراسات العثمانية الدكتور محمد عدنان البخيت (رئيس جامعة آل البيت بالأردنّ الآن، ورئيس جامعة مؤتة من قبل) بتحقيق الكتاب، وقدّم له بمقدمةٍ دراسية، وعلّق حواشيه، ووضّح إشاراته؛ فجاء نموذجاً لهذا النمط من رحلات العلماء في مطالع العصر العثماني.

(1) قارن عن العلم والعلماء ونظام التدريس في العصر العثماني؛ ثريا فاروقي: العلم والعلماء والدولة؛ بمجلة الاجتهاد، م 4، صيف العام 1989، ص ص 183ـ 200.

(2) قارن عن ذلك؛ خالد زيادة: من المماليك إلى العثمانيين، الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين؛ بمجلة الاجتهاد، م 4، صيف العام 1989، ص ص 163ـ 181.